العدد (4089) السنة الخامسة عشرة - الأحد (17) كانون الأول 2017
http://www.almadapaper.net Email: info@almadapaper.net

المصالحة: المشروع سيبتعد عن إشراف المكوّنات والكتل

يونامي تعيد طرح "التسوية" بورقة جديدة بالاتفاق مع الحكومة

■ اتحاد القوى: المسودة الجديدة تلبّي 70 % من مطالبنا

□ بغداد / محمد صباح

انتهت بعثة الأمم المتحدة في العراق (يونامي) من كتابة ورقة جديدة لمشروع التسوية بالتعاون مع لجنة المصالحة الوطنية في مجلس الوزراء، بهدف إقرارها.

وستحدد هذه الأطراف في وقت لاحق الجهات المعارضة للعملية السياسية، التي ستكون جزءاً من مشروع (التسوية).

وأجرت بعثة يونامي ولجنة المصالحة تغييرات في سياقات ومبادئ مشروع (التسوية) بما يضمن مشاركة واسعة لكل الجهات، عبر تعديل فقرة التمثيل، التي كانت تقتصر سابقا على المكون والسماح لكل كتلة بإرسال ممثليها بشكل مباشر.

وكشف اتحاد القوى أن يونامي قدمت له، قبل ثلاثة أشهر، ورقة تتضمن ٧٠٪ من مطالبه، وتركز على إعادة النظر بقانون المساءلة والعدالة، وإقرار قانون العفو العام بما يشمل إعادة محاكمة جميع المعتقلين. معتقدا أن تعديل قانون العفو العام سيشمل إطلاق سراح وزير الدفاع سلطان هاشم والقادة العسكريين.

لكنّ التحالف الوطني تحفظ على هذه الورقة ورفض استقبالها من قبل الأمم المتحدة، معتبراً أن بنودها خرجت عن المبادئ والسياقات المتفق عليها، مطالباً بإعادة صياغتها من جديد.

ويؤكد قيادي في اتحاد القوى لـ(المدى) ان "بريطانيا وفرنسا والاتحاد الأوروبي يصرون على تفعيل مشروع المصالحة الوطنية بعد القضاء على تنظيمات داعش في العراق، كجزء من مشروع إعمار المدن وإعادة ترتيب الوضع السياسي والاستعداد للانتخابات".

ويضيف السياسي السني، الذي تحدث مشترطاً عدم كشف هويته، "كل هذه الأمور تندرج ضمن مشروع المصالحة الوطني التي تعد استحقاقا للمرحلة الحالية". ورأى ان "الدخول في أجواء الانتخابات والاستعداد لها من قبل جميع الأطراف قد يؤثر على تحقيق مشروع المصالحة الوطنية والتسوية التاريخية في الوقت الراهن".

وكشفت (المدى)، في تموز الماضي، عن تكليف مكتب الأمم المتحدة في بغداد (يونامي) فريقاً فنياً متخصصاً لتوحيد ١٠أوراق قدمتها مكونات عراقية في إطار مشروع التسوية. وسيعمل الفريق على دمج الأوراق في ورقة واحدة تضم النقاط المشتركة المتفق عليها فقط.

وخلال الفترات الماضية أجرى الفريق الاممي مفاوضات مكثفة مع قيادات شيعية وسنية لتجاوز خلافاتهم، التي تركزت في ٥ نقاط كرفع الاجتثاث عن أعضاء حزب البعث ومنحهم رواتبهم التقاعدية، والعمل على إعادة التوازن بالمؤسسة العسكرية.

وسلمت القوى السنّية لأمين عام الأمم المتحدة أنطونيو غوتيريس، الذي زار بغداد مطلع نيسان الماضي، ورقة التسوية الخاصة بها مع ملحق باسم (مبادرة إجراءات الثقة)، يتكون من ٢٠ فقرة يشترط على الحكومة تنفيذها في غضون ٦ أشهر، قبل مضي مكونات تحالف القوى بمشروع التسوية.

وكانت (المدى) قد كشفت بنود إجراءات الثقة الملحقة بورقة "التسوية السنّية" في عددها (٣٨٩٨) الصادر بتاريخ ٠٩/٠٤/٢٠١٧. وتضمنت الورقة ٢٧ فقرة، تطالب بإصدار عفو خاص عن سلطان هاشم، آخر وزير الدفاع في نظام صدام، وجميع الضباط المحكومين معه.

ويقول القيادي في اتحاد القوى ان "مكتب يونامي في بغداد تسلم الورقة الشيعية والسنية، وقدم ورقة موحدة التي لم يتسرب محتواها إلى الإعلام"، مبيناً أن "ورقة الأمم المتحدة الجديدة تغطي ما يقرب من ٧٠٪ من مطالب العرب السنة".

وأوضح النائب السابق ان "من الأمور التي غطتها ضمن مطالب السنة هي عودة النازحين وإعمار المدن وكذلك إقرار قانون عفو عام جديد وتفعيل مبدأ التوزان في مؤسسات الدولة والقطاعات المختلفة". وأكد أن "إقرار العفو العام سيضمن إعادة المحاكمات على وفق أسس جديدة لكل المعتقلين بلا استثناء".

"صلاة موحدة في إحدى كنائس بغداد تجمع رجال دين من مذاهب مختلفة"

ويقول السياسي المشارك في كتابة الورقة السنية إن "من القضايا الأخرى التي عالجتها ورقة الأمم المتحدة ونصت عليها هي إعادة النظر بقانون المساءلة والعدالة"، معرباً ان الورقة الاممية غطت أغلب مطالب العرب السنة، ووصفها بأنها "مرضية بشكل كبير".

ولم يستبعد القيادي السني شمول وزير الدفاع السابق سلطان هاشم وبعض القيادات العسكرية التي لم يثبت عليها أي جرم في حال إقرار قانون العفو العام، الذي نصت عليه الورقة الأممية، ويؤكد ضرورة "إعادة صياغة أو تعديل قانون العفو العام بما يضمن إطلاق سراح بعض القيادات العسكرية التي لا توجد عليها مشاكل قانونية". ورأى أن "حجز القادة العسكريين وعدم إطلاق سراحهم يعد اعتقالا سياسيا أكثر منه قضائيا".

وكشف عضو اتحاد القوى عن "وجود تقارب كبير بين القوى السنية والشيعية على الورقة الأممية كونها تغطي ايضا نسبة كبيرة من مطالب التحالف الوطني". واشار الى أن "الورقة الأممية الجديدة مكونة من ست إلى سبع أوراق متفق على مبادئها العامة بين اتحاد القوى العراقية والتحالف الوطني". لكنّ السياسي السني اعترف بـ "تلكؤ في عقد الاجتماع الأول الذي تنظمه الأمم المتحدة". وتساءل "لماذا تأخرت الأمم المتحدة بدعوة اللجان الفنية الممثلة للقوى السنية والشيعية لبدء حواراتها على الورقة الجديدة؟".

وكشف عن قيام اتحاد القوى بتسمية فريقه الفني التفاوضي وقدم الأسماء إلى الأمم المتحدة بكتاب رسمي، لافتاً الى ان "التحالف الوطني ايضا قدم أسماء لجنته الفنية إلى فريق الأمم المتحدة من اجل مراجعة الورقة الجديدة ومحتواها قبل رفعها إلى اللجان السياسية للاتفاق عليها".

وأكد ان "التحالف الوطني قدم ستة أسماء للامم المتحدة، واتحاد القوى سمّى خمسة أسماء بحسب مكونات كل طرف".

ويكشف المصدر أسماء اللجنة الفنية التابعة لاتحاد القوى العراقية وهم "كل من محمود المشهداني، ومحمد تميم، وندى الجبوري، ومحمد سلمان الطائي، وحسين الفلوجي".

لكن هذا التفاؤل بتقدم مشروع التسوية يصطدم برفض شيعي. ويكشف عضو في الفريق الشيعي ان "قوى التحالف الوطني رفضت الورقة الاممية، التي قدمت قبل تسعين يوما، وطالبت الامم المتحدة البدء بكتابة ورقة جديدة أخرى تتلاءم مع ما تم الاتفاق عليه من مبادئ".

واضاف المصدر الشيعي لـ(المدى)، طالباً عدم كشف هويته، ان "العمل جار لكتابة ورقة ضمن المبادئ والسياقات المتفق عليها"، مؤكداً أن "مشروع التسوية التاريخية لم يتوقف بل مستمر التحضير له".

بدوره يقول محمد سلمان السعدي، مستشار رئيس مجلس الوزراء لشؤون المصالحة الوطنية، إن "العمل جار بالتعاون بين المصالحة الوطنية في مجلس الوزراء والأمم المتحدة على مزاوجة كل الأفكار التي تقدمت بها المكونات والأطراف بما يتعلق بمشروع التسوية التاريخية".

ويؤكد السعدي، في حديث لـ(المدى)، ان "المصالحة الوطنية والأمم المتحدة كتبا ورقة تسوية جديدة والردود عليها". واضاف "ننتظر من الحكومة الأخذ بهذه الورقة الجديدة التي تعد نتاجا لكل الاوراق التي تسلمتها الأمم المتحدة من جميع المكونات".

ويوضح مستشار رئيس الوزراء ان "اللجنة الحكومية والأمم المتحدة هما من كتب الورقة الجديدة بالاعتماد على الأوراق التي قدمتها جميع الأطراف والمكونات"، مشيرا الى ان الحكومة تدرس الورقة تمهيداً لاعتمادها.

ويتابع السعدي ان "لجنة المصالحة الوطنية طلبت من يونامي إشراك الحكومة في كتابة وصياغة ورقة التسوية الشاملة".

ويؤكد المستشار الحكومي أن "الورقة المتفق عليها من قبل المصالحة الحكومية والامم المتحدة جاهزة وتحتاج إلى إقرار من قبل الحكومة"، ولفت الى أن "الورقة الجديدة ستكون برعاية الحكومة العراقية وليس برعاية مكون أو كتلة أو طرف سياسي معين".

ويتحدث السعدي عن تغيير بعض الآليات والسياقات في مشروع التسوية التاريخية، مشيراً الى حسم التمثيل للكتل والمكونات. وأكد أن أغلب الاطراف لم تتمكن من الاتفاق على ممثليها.

ويضيف أن "التغييرات التي طرأت على مشروع التسوية تتضمن فتح المجال أمام الكتل الرئيسية للمكونات بتسمية مرشحيها بشكل مباشر وليس المكون" لافتا إلى أن هذه التغييرات ستسمح بمشاركة كل الأطراف في مشروع التسوية التاريخية".

ويشدد المستشار الحكومي على ان "التسوية التاريخية ستصل إلى كل الأطراف عدا حزب البعث والقاعدة وداعش". واستدرك بالقول "بعد إقرار الورقة سنناقش مع يونامي مشاركة المعارضة السياسية في مشروع التسوية التاريخية".

نوّاب كرد ينتقدون تلكّؤ بغداد بحلّ رواتب موظّفي الإقليم

نيجيرفان بارزاني يستعدّ لثاني زيارة أوروبيّة بعد الاستفتاء

□ بغداد / المدى

يعتزم رئيس حكومة إقليم كردستان نيجيرفان بارزاني القيام بزيارة رسمية الى العاصمة الالمانية برلين، الاسبوع الحالي للقاء عدد من المسؤولين وفي مقدمتهم المستشارة أنغيلا ميركل. وتهدف ثاني جولة يقوم بها بارزاني الى أوروبا، الى بحث الازمة بين إقليم كردستان والحكومة الاتحادية.

وزار رئيس حكومة إقليم كردستان، مطلع الشهر الحالي، باريس والتقى بالرئيس الفرنسي مانويل ماكرون. وهي أول زيارة خارجية يقوم بها بارزاني بعد إجراء الاستفتاء في أيلول الماضي. وقالت دائرة العلاقات الخارجية في حكومة إقليم كردستان، إنه "من المقرر أن يجري رئيس وزراء إقليم كردستان، نيجيرفان بارزاني، الأسبوع الجاري، زيارة إلى العاصمة الألمانية برلين، على رأس وفد رفيع للقاء المستشارة أنغيلا ميركل وعدد من كبار المسؤولين الألمان".

وأضاف بيان دائرة العلاقات الكردستانية، في بيان اطلعت عليه (المدى) أمس، أن "بارزاني سيجتمع مع المستشارة الألمانية أنغيلا ميركل، وكل من وزير الخارجية زيغمار غابرييل، ووزيرة الدفاع أورسولا فوندرلاين، فضلاً عن زيارة يجريها إلى البرلمان الألماني الاتحادي".

ولفت البيان الى أن "اجتماعات رئيس وزراء إقليم كردستان في ألمانيا ستتمحور حول العلاقات الثنائية، وعرض آخر المستجدات السياسية والأمنية في المنطقة، والحرب على داعش، وأوضاع النازحين واللاجئين، وآلية معالجة المسائل العالقة بين أربيل وبغداد وتأكيد موقف حكومة إقليم كردستان لحلها عبر الحوار واتباع الطرق السلمية".

ولم تسفر الوساطات السياسية، التي بذلت على المستويين المحلي والدولي، عن حلحلة الازمة الدائرة بين بغداد وأربيل، حول الاستفتاء رغم مرور ثلاثة اشهر على مجريات تلك الاحداث.

وتشترط بغداد على حكومة الإقليم، إلغاء نتائج الاستفتاء وتسليم المنافذ الحدودية الى إدارة السلطة الاتحادية، لبدء المفاوضات بشأن القضايا الخلافية. وفرض رئيس الوزراء حيدر العبادي، سلسلة من الإجراءات رداً على إصرار أربيل على إجراء الاستفتاء تمثلت في انتشار القوات الاتحادية في المتنازع عليها، وحظر الطيران الدولي في مطاري أربيل والسليمانية.

في سياق متصل، اتهمت نائبة عن الحزب الديمقراطي الكردستاني، الاطراف الحكومية في بغداد بتجاهل النواب الكرد.

وقالت نجيبة نجيب، في بيان اطلعت عليه (المدى)، ان "النواب الكرد في بغداد يشعرون بأن هناك توجيها من القيادات العليا في الحكومة بعدم التعامل او تسهيل أي مهمة لهم".

وأضافت نجيب ان "أغلب الوزراء والوكلاء والمدراء ورؤساء الهيئات لا يجيبون على اتصالاتهم من اجل الاستفسار والسؤال عن قضية معينة او الاحتجاج على قرارات وقوانين".

وأشارت نجيب الى أن "هذا الامر بدأ بعد الاستفتاء والقرارات التي اتخذتها الحكومة العراقية ضد المواطنين في اقليم كردستان"، معتبرة أن "تلك القرارات تضرر منها المواطن الكردي بالدرجة الاساس في ظل الحالة المعيشية المزرية التي يعيشها الشعب الكردي". وحول وعود بغداد بتوفير رواتب موظفي الإقليم، أكدت النائبة الكردية ان "حكومة بغداد ليس لديها الجدية بذلك الشأن وهذا يعكس الوعود السابقة التي تعهد بها رئيس الوزراء حيدر العبادي حيث ان الإجراءات لم تتوقف عند قطع الرواتب واغلاق المطارات بل تعدت الى قوت الفلاح حيث لم يتم إرسال حصة الفلاحين في الاقليم من واردات الاعوام السابقة". وكان رئيس الوزراء حيدر العبادي قد تعهد بتأمين رواتب موظفي الاقليم والقوات الكردية (البيشمركة) التي تعجز حكومة كردستان عن توفيرها منذ أشهر بسبب الازمة المالية وتكاليف الحرب على داعش.

وفي السياق ذاته، طالبت النائبة رنكين عبدالله، عن كتلة الاتحاد الوطني الكردستاني، رئيس الوزراء حيدر العبادي بتوضيح حقيقة تدقيق سجلات موظفي الإقليم. وقالت عبدالله، في بيان اطلعت عليه (المدى) أمس، "نطالب رئيس الوزراء حيدر العبادي بتوضيح حقيقة التدقيق في سجلات الموظفين بإقليم كردستان، لاسيما وانه ليس هناك أي تدقيق أو إجراء عملي أو زيارة لوفد فني كما وانه لم نر أي تحرك من قبل ديوان الرقابة المالية بهذا الشأن". وأضافت النائبة الكردية متسائلة "على ماذا يستند العبادي في تصريحاته، علما أن هناك مبادرة قامت بها حكومة إقليم كردستان بإرسال أعداد موظفي الإقليم الى الحكومة الاتحادية في بغداد بحسب التسجيل البايومتري وبكتاب رسمي موقع من قبل رئيس حكومة الإقليم".

بارزاني ونائبه مع ماكرون في قصر الاليزيه مطلع الشهر الحالي

الجبوري وعلاوي يطالبان بحسم "القوانين المعلّقة"

□ بغداد / المدى

شدد رئيس البرلمان سليم الجبوري ونائب رئيس الجمهورية إياد علاوي، أمس، على ضرورة الانتهاء من إقرار القوانين المعلقة في مجلس النواب، لاسيما قانون الانتخابات.

كما طالبا بتوحيد الجهود لحلحلة الازمة الدائرة بين بغداد واربيل بشأن الاستفتاء.

وقال بيان لمكتب نائب رئيس الجمهورية، تلقت (المدى) نسخة منه، إن علاوي استقبل بمكتبه في بغداد أمس، رئيس مجلس النواب سليم الجبوري. وأوضح ان "الجانبين بحثا بشكل معمق مسيرة العمل التشريعي خلال المرحلة الماضية وضرورة تغليب المصلحة العليا في حسم القوانين المعلقة بعيدا عن التجاذبات السياسية والمصالح الحزبية لا سيما قانون الانتخابات".

وأشار البيان الى أن "اللقاء بحث ايضاً تطورات الوضع السياسي والخلاف القائم مع إقليم كردستان واهمية تضافر جهود المؤسسة التشريعية مع مؤسسة الرئاسة لغرض إيجاد حلول عاجلة لذلك".

وشدد علاوي، بحسب البيان، على "ضرورة سن قانون يضع مصلحة الوطن والمواطن فوق المصالح الحزبية او الفئوية". في سياق ذي صلة، أبدى رئيس مجلس النواب سليم الجبوري رفضه لمحاولات "عسكرة المجتمع"، لأغراض التنافس السياسي.

وقال رئيس البرلمان، خلال تجمع ضم تربويين وأكاديميين ومسؤولين محليين في بغداد "يجب أن نعيش مرحلة الاستقرار وهي بناء الجيل والمؤسسات التربوية والتعليمية والدينية ولا ننسى الاستقرار الفكري". وأضاف الجبوري ان "الاستقرار الذي نريده هو الاستقرار الفكري والتربوي وعدم العودة الى الصراعات الطائفية والمجتمعية".

الأعرجي ينعى "الإصلاح" ويبشّر بـ"الغالبيّة"

□ بغداد / المدى

دعا نائب رئيس الوزراء السابق بهاء الأعرجي، أمس، الى تبني مشروع الأغلبية السياسية في الانتخابات المقبلة . وقال الأعرجي، في بيان اطلعت عليه (المدى) أمس، إن "مؤسسات الدولة العراقية وجميع الكُتل السياسية المتصدية فشلت في تحقيق وتطبيق الإصلاحات". ودعا النائب السابق لرئيس الوزراء "الشعب إلى تبني هذا المشروع من خلال الخروج إلى الانتخابات المقبلة واختيار الأفضل والأصلح بغض النظر عن انتمائه المذهبي أو الحزبي".

واضاف الاعرجي "علينا أن نتبنى مشروع الأغلبية السياسية بشكل عملي وواقعي لا على مستوى الشعارات وحسب، من أجل إنهاء المحاصصة التي كانت وما تزال السبب الأول في ما وصل العراق إليه". وكان الاعرجي قد شكك، في وقت سابق، بمدى مصداقية القوائم التي ترفع "شعار العابرة للطائفية". وأوضح في حديث لـ(المدى)، انه "إذا كانت تلك القوائم محددة بفترة الانتخابات، فلن تنجح وستشتت الاصوات وتفكك التحالف الوطني".

وشارك الاعرجي في الانتخابات الاخيرة بقائمة منفردة تحمل اسم (تجمع الشراكة الوطنية)، وحصلت على ٣ مقاعد في البرلمان. لكنها اندمجت لاحقا مع كتلة الاحرار.